

هذه بيت الحكمة

مؤلف

أثيرالدين مفضل بن عمرا الأبهري

٦٦٠ هـ

بتحقيقه

مولانا محمد سعادت حسين



قسم الطباعة والنشر

جمعية شوهري محمد علي الخيرية (المسجلة)
كراشي - باكستان

اسم الكتاب : **هدية الحكمة**
تأليف : **أثيرالدين مفضل بن عمراؤبھري**
عدد الصفحات : **۱۲۸**

الطبعة : **۱۴۳۲ھ / ۲۰۱۱ء**

اسم الناشر : **مکتبۃ البشرا**

جمعیۃ شوڈھري محمد علي الخيرية (المسجلة)

Z-3، اوورسيز بنكلوز، جلستان جوھر، كراتشي، باكستان

الهاتف : **+92-21-34541739, +92-21-37740738**

الفاكس : **+92-21-34023113**

الموقع على الإنترنت : **www.maktaba-tul-bushra.com.pk**

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني : **al-bushra@cyber.net.pk**

يطلب من : **مكتبة البشري، كراتشي، باكستان +92-321-2196170**

مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاهور. +92-321-4399313

المصباح، ۱۶- اردو بازار، لاهور. +92-42-7124656, 7223210

بك لينڈ، سٹی پلازہ كالج روڈ، راولپنڈی. +92-51-5773341, 5557926

دار الإخلاص، نزد قصه خوانی بازار، پشاور. +92-91-2567539

مكتبة رشيدية، سرڪي روڈ، كوئٹہ. +92-333-7825484

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

مقدمة

الحمد لله الذي أخرج العالم إلى حيز الوجود، وتوّج الإنسان تاج الشرف، وزيّنه بحلية الحكمة والفتانة، وألهمه البيان والخطابة، والصلاة والسلام على من أرسل كافة للناس مقتدىً في العلم والعرفان، وعلى آله وأصحابه الذين بُشّروا في الدنيا بالمغفرة والرضوان.

أما بعد، فإنه يأتي في أذهان بعض الناس سؤال، بأن علم الفلسفة القديم صار الآن متروكاً في عصرنا الحاضر، وغير اتجاه الناس منه إلى العلوم الحديثة مثل الحاسب الآلي وتقنية المعلومات وغيرها، فلماذا تتصدى عصابة من الناس إلى إلقاء درسه؟ والجواب عنه: أن تعليم الفلسفة القديمة وتعلّمها لا بد منها خاصةً لطلاب مدارسنا العربية؛ لثلاثة وجوه، وإليكم تفاصيلها:

١. قد مست الحاجة لكل من طلب العلوم الإسلامية إلى أن يطالع على كل فكرة معادية للإسلام، عتيقة كانت أو حديثة؛ لأن الأفكار إذا تكوّنت مرةً لا تنعدم، بيد أنها تتزَيَّبُ بزَيِّ جديد، مثل قدم العالم والتناسخ، فلو لا يكون طالب العلوم الإسلامية على علم من هذه الأفكار الباطلة لواجهته صعوبة عظيمة في خدمة الدين القويم.
 ٢. وأنتم تحيطون بعلم أن المعادة ثابتة بين الفلسفة اليونانية وبين ما وصل إلينا من أفكار إسلامية منذ أيام سالفه، والمتكلمون من المسلمين قد رفضوا كثيراً من آراء الفلاسفة متمسكين بالأدلة الشرعية، فدعت الضرورة إلى تعلم علم الكلام؛ ليكون الطالب على بصيرة في تمييز الصحيح من السقيم.
 ٣. وبصرف النظر عن مساوي الفلسفة اليونانية، إنكم تجدون فيها فوائد كثيرة، مثل الأبحاث عن أحوال العالم كالفلكيات، وشؤون الإنسان كلها حتى المعاش والمعاد، وكذا يبحث فيها عن الأعمال الحسنة والسيئة والأخلاق الفاضلة والريذيلة.
- وبالجملة، لا يتصور أن من خاض في علم الفلسفة كان كمن وقع في أمور تافهة، فإن الأمر دائر فيها بين الصحيح والسقيم، فبعض الأبحاث فيها قابل للتنفيذ يسترعي النظر والانتباه، وبعضها محذور لا جدارة فيه للذكر، وقد ورد في حديث النبي ﷺ: الكلمة الحكمة ضالة المؤمن، فحيث وجدها فهو أحق بها، ما خلا الإلهيات لأنها متروكة كلها عندنا للشرع المتين.

وإننا إدارة مكتبة البشرى قد عزمنا على طباعة جميع الكتب الدراسية، مراعين في ذلك متطلبات عصرنا الراهن؛ وتنفيذا لعزمنا وتحقيقاً لهدفنا خطونا خطوةً لطباعة كتاب هداية الحكمة وإخراجه في ثوبه الجديد وطباعته الفاخرة، وكل ذلك بفضل الله وتوفيقه، ثم بجهود إخواننا الذين بذلوا مجهودهم في تنضيدته وتصحيحه، وكذلك في إخراجه بهذه الصورة الرائعة، فجزاهم الله كل خير، ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا الجهد المتواضع، ويجعله في ميزان حسناتنا، إنه سميع مجيب.

وقد تقرر أن الكتاب هداية الحكمة أحد الكتب الأساسية في منهج مدارسنا العربية، ولأهمية هذا الكتاب قمنا بتحديث طبعه في طراز جديد، فخطونا فيه الخطوات التالية:

- بذلنا مجهودنا في تصحيح الأخطاء الإملائية والمعنوية التي قد توارث قديماً.
- راعينا قواعد الإملاء وعلامات الترقيم، وتقسيم النصوص إلى فقرات ليسهل فهمها.
- وضعنا عناوين المباحث في رؤوس الصفحات.
- قمنا بتجلية النصوص القرآنية باللون الأحمر.
- أشرنا إلى التعليقات التي في حاشية الكتاب باللون الأسود الغامق في المتن.
- شكّلنا ما يلتبس أو يشكّل على إخواننا الطلبة.
- وما وجدنا من عبارة طويلة فيما يلي السطر لتوضيح العبارة وضعناها في الهامش بين المعقوفين هكذا: [].

وختاماً، هذا جهدنا بين أيديكم، فإن وفقنا فيه فالفضل من الله وحده، وإن كان غير ذلك فالخطأ لا يخلو عنه بشر، والحمد لله أولاً وأخيراً.

مكتبة البشرى

كراتشي، باكستان

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثاني في الطبيعيات

وهو مرتب على ثلاثة فنون.

الفن الأول فيما يعم الأجسام

وهو مشتمل على عشرة فصول.

في الطبيعيات: اعلم أن هذا الكتاب مرتب على ثلاثة أقسام، الأول: في المنطق، والثاني: في الطبيعيات، والثالث: في الإلهيات، والأول متروك درسه مع الأخيرين بين العلماء، ولذا اكتفى الشارحون على شرح القسمين الأخيرين، والطبيعيات منسوبة إلى الطبيعة، وهي عند القوم قوة عديمة الشعور مبدأ أول لحركة ما هي فيه وسكونه بالذات، ويقال للجسم: طبعي؛ لكونه محلا لتلك القوة وللأمور الصادرة عنها، كالحركة الصادرة عن قوة الحجر إلى أسفل طبيعته أيضا؛ لكونها أفعالا لها، فإن كان المراد بالطبيعيات الأحوال الطبيعية، كان معنى الكلام: القسم الثاني في الأحوال الطبيعية للجسم الطبيعي، وإن كان المراد بها الأجسام الطبيعية، فمعنى الكلام: القسم الثاني في بيان الجسم الطبيعي من حيث إنه ذو طبيعة، وقال بعض الشارحين: المراد بها الحكمة الطبيعية يعني القسم الثاني في مباحث الحكمة الطبيعية، ورجح هذا التفسير، ولا يخفى وجهه.

وموضوع هذا العلم: الجسم الطبيعي من حيث إنه مشتمل على قوة التغير، أو ذو طبيعة، أو ذو مادة، والحثيات وإن كانت مختلفة في العبارات لكن المآل واحد؛ لأن للآثار الطبيعية استنادا إلى الطبيعة من حيث إنها فاعلة لها، واستنادا إلى المادة من حيث إنها قابلة لها.

فصل في إبطال الجزء الذي لا يتجزى

لأننا لو فرضنا جزءا بين جزئين، فإما أن يكون الوسط مانعا من تلاقي

إبطال الجزء: هذه المسألة وما بعدها من مباحث الهيولى والصورة والتلازم بينهما من الإلهيات؛ لأن هذا البحث عن تحقيق ماهية الجسم ووجوده، والباحث عن ماهية الشيء ووجوده العلم الإلهي. وليست من الطبيعيات؛ لأن موضوعها الجسم الطبيعي، والبحث في كل علم عن أحوال الموضوع وعوارضه الذاتية لا عن ماهيته ووجوده، كما يدل عليه حد الموضوع. فإن قيل: لم أوردها ههنا، والمقصود ههنا البحث عن عوارض الجسم الطبيعي؟ قلت: ذكرها ههنا على سبيل المبادئ؛ ليكون للشارع في العلم الطبيعي بصيرة في تحقيق المآرب؛ لكون كثير من المسائل الطبيعية منوطا على ثبوت الهيولى وبطلان الجزء الذي لا يتجزى، فإن لم يذكر في أوائل الطبيعيات، كان للمتعلم حيرة في درك تلك المسائل.

لا يتجزى: اعلم أن في تحقيق ماهية الجسم اختلافات، فالمتكلمون على أنه مؤلف من جواهر فردة لا تقبل القسمة أصلا، والإشراقيون على أنه جوهر بسيط متصل بذاته، والمشائون على أنه مؤلف من جوهرين: أحدهما: جوهر قابل للصورة الجسمية ليس في حد ذاته متصلا ولا منفصلا، ويقال له: الهيولى، والثاني: جوهر ممتد في الأقطار الثلاثة بذاته، ويقال له: الصورة الجسمية، والمصنف رحمته اختار مذهب الحكماء المشائين، فأبطل رأي المتكلمين أولا، ثم بعد ذلك أثبت تركيبه. ولهم في إبطال الجزء الذي لا يتجزى براهين كثيرة، وأورد المصنف رحمته ههنا برهانين سهلين، تقرير الأول: أن الجسم لو كان مؤلفا من أجزاء لا تتجزى لكان جزء منها وسطا وآخرين طرفين، فنقول: الجزء الوسطاني إما أن يكون مانعا من تلاقي الطرفين أو لا، فإن لم يكن مانعا من تلاقي الطرفين كان الوسط داخلا في أحد الطرفين، فلا يكون الوسط وسطا ولا الطرف طرفا، وقد فرضنا الوسط والطرف، هذا خلف، وأيضا التداخل محال؛ لأن اتحاد الجوهرين المتحيزين بذاتهما - بحيث يصيران في الوضع والحجم شيئا واحدا - محال عند العقل بالضرورة، ولو جاز دخول الأجسام بعضها في بعض لكان الماء الذي على الإناء المملوء ماء دخل مع ذلك الماء في الإناء، وما فاض الماء من الإناء على وجه =

الطرفين أو لا يكون، لا سبيل إلى الثاني؛ لأنه لو لم يكن مانعا لكانت الأجزاء متداخلة، فلا يكون وسطا وطرفا، وقد فرضنا الوسط والطرف، وهذا خلف، فثبت كونه مانعا من تلاقيهما، فما به يلاقي الوسط أحد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف الآخر، فينقسم، ولأننا لو فرضنا جزءا على ملتقى جزئين، فإما أن يلاقي واحدا منهما فقط أو ...

= الأرض، والتالي باطل بالشهادة، وإن كان مانعا من تلاقي الطرفين فما به لاقى هذا الطرف غير ما به لاقى الطرف الآخر، فانقسم الجزء الوسط إلى قسمين: أحدهما ملاق لهذا الطرف، والثاني لذلك الطرف، وكذلك الطرفان أيضا بما لاقى وبما لم يلاق. ولأننا: والدليل الثاني: أنه لو كان الجسم مؤلفا من أجزاء لا تتجزى لأمكن أن يقع جزء على موضع التقاء الجزئين، فنقول: ذلك الجزء الواقع على ملتقى الجزئين إما أن لا يلاقي شيئا منهما، أو يلاقي بعض كل واحد منهما، أو يلاقي بعض واحد وكل الآخر، والأول باطل بالبدهة وإلا لم يكن على الملتقى، والثاني والثالث يستلزمان الانقسام، هذا خلف.

لو فرضنا جزءا: تفصيله هكذا: فإما أن يلاقي ذلك الجزء الواقع على الملتقى بتمامه أو ببعضه واحدا من المتلاقيين بتمامه أو ببعضه، أو يلاقي بتمامه أو ببعضه، كلا من الجزئين بالتمام أو شيئا، أو يلاقي بتمامه أو ببعضه واحدا منهما بالتمام، وبعضا من الآخر، فالاحتمالات عشرة، والأربعة الأول كلها محال بالبدهة؛ لاستلزام كل منهما أن لا يكون المفروض على الملتقى عليه، وأما الستة الآخرة كل واحد منها محال أيضا؛ إذ الأول منها يستلزم انقسام ما على ملتقى، والثاني بانقسام ما على الملتقى إلى ثلاثة أجزاء، والثالث انقسام ما على الملتقى وانقسام كل من الجزئين المتلاقيين إلى جزئين، والرابع انقسام ما على الملتقى إلى ثلاثة وانقسام كل من الجزئين المتلاقيين إلى جزئين، والخامس يقتضي انقسام ما على الملتقى وأحد المتلاقيين إلى جزئين، والسادس انقسام ما على الملتقى إلى ثلاثة أجزاء وأحد المتلاقيين إلى جزئين.

مجموعهما، أو من كل واحد منهما شيئاً، الأول محال وإلا لم يكن على الملتقى، فتعين أحد القسمين الأخيرين، فيلزم الانقسام لا محالة.

فصل في إثبات الهيولى

كل جسم فهو مركب من جزئين يحل أحدهما في الآخر، ويسمى المحل الهيولى والحال الصورة، وبرهانه

إثبات الهيولى: عقد المصنف رحمه الله لإثبات الهيولى، ولم يعقد لإثبات الصورة الجسمية التي هي الجزء الآخر للجسم؛ لأنه لما أبطل تركيب الجسم من الجزء الذي لا يتجزى - ومن البين أنه جوهر ذو وضع قابل لأبعاد الثلاثة - ثبت أنه جوهر متصل في حد ذاته، وما هو إلا الصورة الجسمية، ولهذا لم يتعرض لإثبات هذه على حدة؛ لأن بطلان الجزء في قوة الاتصال، فما قيل: إن وجودها معلوم بالضرورة، ينادي على غفلة، كيف، ولو كان وجودها معلوماً بالضرورة لم يحتج إلى بطلان الجزء. نعم، وجود جوهر ذي أبعاد معلوم بالضرورة، أما أنه متصل أو منفصل فمحتاج إلى البيان، وبالجملة ما هو مزعوم المشائين من وجود جوهر متصل جزء للجسم فليس بينا.

كل جسم إلخ: هذا عند المشائين، وأما عند الإشراقيين: فالجوهر المتصل قائم بذاته غير حال في شيء آخر، وهو عين حقيقة الجسم. يحل: الحلول في اللغة: فرود آمدن چیزی در چیزی، وفي الاصطلاح: الاختصاص الناعت أي يكون لوجود الشيء تعلق بشيء آخر بحيث لا يتصور وجوده بدون ذلك الشيء، ويكون نعتاً له وذلك منعوتاً به، فإن كان ذلك الشيء ذا وضع يكونان متحدين فيه.

الحال: هو الصورة الجسمية: معناها عندهم جوهر ممتد في الأقطار الثلاثة، وقالوا: في الجسم امتدادان: جوهرى وعرضى، الأول: هو جزء الجسم مقوم للهيولى، والثاني: كم سار فيه، وأثبتوا التباين بينهما أن الأول يبقى عند التخلخل والتكاثف، والثاني يتبدل ويتغير، والمتبدل غير الباقي، أقول: إن القول بالامتدادين في غاية العسر لا يشهد عليه بدهة العقل، بل تأبى الفطرة السليمة حتى الشيخ شهاب الدين ذكر =

أن بعض الأجسام

= القول مبهما، وقال: إن في الجسم امتدادا واحدا لا غير، وغاية ما قالوا أن الامتداد الجوهرى مبهم التقدر لا يمسح بكذا وكذا، ولا يقدر أنه كذا، ولا يوصف بحسب ذلك بالمساواة والكلية والجزئية؛ لأن كل ذلك بحسب التقدر، وهو في مرتبة ماهية معرى عن ذلك كله، وإنما تلحقه تلك الأحكام بحسب عروض الكم السارى فيه، ولا يخفى عليك أن القول بالامتدادين بحيث يتحدان في الوضع والحجم لا يقبله العقل السليم، ولو جاز ذلك لجاز تداخل الجسمين؛ لأن امتناع التداخل فيه إنما هو بحسب طبيعة الامتداد، ولما جاز اتحاد الامتدادين، فبأي أمر منع العقل التداخل فيه.

بعض الأجسام: المراد ببعض الأجسام الجسم المفرد، وهو الذي لا يكون مركبا من أجسام، لا المركب، وهو ما يكون مركبا من أجسام؛ لأن الاتصال الوحداني لم يثبت في المركبات؛ لبقاء الصور النوعية للبيئات، ومع بقائها لا ينافي الاتصال الحقيقي. نعم، فيها اتصال حسى، والكلام ههنا في الحقيقي. والقبول قد يطلق ويراد به الاستعداد أعني عدم الشيء عن محل قابل له، وهذا المعنى مقابل للفعل، وقد يراد به مطلق الاتصاف، وهذا لا ينافي الفعلية، والظاهر أن المراد به ههنا هذا المعنى الثاني أي مطلق الاتصاف يعني إذا طرأ الانفكاك على الجسم المفرد يجب أن يكون هو في نفسه قبل الانفكاك متصلا واحدا كما هو عند الحس، ولو كان المراد به الأول - أعني الاستعداد - يلغو الحكم عليه بأنه يجب أن يكون متصلا؛ لأن استعداد الشيء عبارة عن عدمه عن محل قابل له، فلا بد أن يكون الانفكاك فيه بالفعل معدوما، ثم يحصل بالقسمة، وإذا كان الانفكاك معدوما كان متصلا، فيكون قوله: "بعض الأجسام القابلة للانفكاك" في قوة "الأجسام المتصلة"، وهذا - كما ترى - ليس بمفيد إلا أن يقال: المراد: بعض الأجسام القابلة للانفكاك بحسب الحس، فحينئذ يصح حمل القبول على المعنى الأول - أعني الاستعداد - بحسب الظاهر؛ لأن الانفصال الطارئ لم يكن بحسب الظاهر من قبل، فيكون بالقوة.

القابلة للانفكاك مثل الماء والنار، يجب أن يكون في نفسه متصلا واحدا، وإلا لزم الجزء الذي لا يتجزى، ويلزم من هذا إثبات الهیولی في الأجسام كلها؛ لأن ذلك المتصل قابل للانفصال، فالقابل للانفصال في الحقيقة إما أن يكون هو المقدار أو الصورة المستلزمة للمقدار أو معنى آخر، لا سبيل إلى الأول والثاني، وإلا لزم اجتماع الاتصال والانفصال،

القابلة: ههنا بحث، وهو أنه لما وصف الأجسام بكونها قابلة للانفكاك فلا حاجة إلى الاستدلال بكون الجسم متصلا؛ إذ بدهاة العقل حاكمة أن الشيء ما لم يكن متصلا لم يكن قابلا للانفكاك، والجواب: أن مراده أن بعض الأجسام القابلة للانفكاك بحسب الحس يجب أن يكون في نفس الأمر متصلا على ما يفهم من قوله: "في نفسه"، ومن كلام الشارح أيضا حيث قيد قوله: "كما هو عند الحس"، ولا يخفى أنه يحتاج حينئذ إلى الاستدلال.

متصلا: الاتصال كون شيء بحيث يوجد لأجزائه بعد فرض وقوعها حدود مشتركة، والمتصل بهذا المعنى يطلق على فصل الكم، ومن خواصه قبول الانقسام بغير نهاية. وإلا لزم إلخ: أي وإن لم يكن متصلا واحدا فلا بد أن يكون مؤلفا من أجزاء، وتلك الأجزاء إن لم تكن قابلة للقسمة أصلا لزم الجزء الذي لا يتجزى، وقد تبين بطلانه سابقا، وإن كانت قابلة للقسمة، فإما في جهة واحدة فلزم الخط الجوهرى، وإما في جهتين فلزم السطح الجوهرى، وبطلانهما يمثل ما مر في نفي الجزء، ولا يتصور أن تكون قابلة للقسمة في الجهات الثلاث؛ لأن الكلام في الجسم المفرد، وعلى تقدير قبول تلك الأجزاء قسمة في جهات ثلاث تكون أجساما، فلم يكن ذلك الجسم مفردا، بل صار مركبا، وقد كان الكلام في المفرد، هذا خلف.

لأن إلخ: خلاصة الدليل: أن الجسم المتصل في الواقع يطرأ عليه الانفصال بمعنى حدوث هو يتبين، أو عدم الاتصال عما من شأنه الاتصال، ولا بد له من قابل، وقابله في الواقع إما الجسم التعليمي أو الصورة الجسمية المستلزمة له، وهما باطلان، فتعين أن يكون معنى آخر، وهو الهیولی.

والقابل يجب وجوده مع المقبول، فتعين أن يكون القابل معنى آخر، وهو
..... المعني من الهيولى،

وهو المعني: وزبدة الكلام في هذا المقام: أن الجسم المفرد متصل وقابل للانفكاك،
فالقابل إما أن يكون مقداره القائم به، وإما أن يكون صورته المستلزمة للمقدار،
لا جاز أن يكون مقداره قابلا للانفكاك؛ لأنه حين طريان الانفصال يندم، والقابل
يجب أن يكون باقيا إذا كان المقبول وجوديا أو عدم ملكة، والانفصال كذلك؛ لأنه
عبارة إما عن حدوث هو يتبين، أو زوال الاتصال عما من شأنه أن يكون متصلا،
ولا سبيل إلى الثاني أي الصورة المستلزمة للمقدار؛ ضرورة استلزام عدم اللازم لعدم
الملزوم، ويجب أن يكون القابل مع لوازمه باقيا، وههنا انتفى اللازم أعني المقدار كما
علمت من قبل، فكذلك ينتفي الملزوم أي الصورة، فتعين أن يكون القابل معنى آخر
سواهما، وهو الهيولى. فإن قيل: لم يثبت من هذا البيان كون الهيولى محلا للصورة، بل
بقاء أمر قابل مطلقا، قلت: بعد ما ثبت أن الاتصال ذاتي للجسم لا بد أن يكون
مشملا على أمر قابل للفصل، وإلا كان الانفصال انعداما للجسم بالمرّة، وهو باطل
بالضرورة، فذلك الأمر الباقي في الحالين إما أن يكون محلا للصورة المتصلة أو حالا
فيها أو لا محلا ولا حالا، والأخيران باطلان، فتعين الأول، أما الثاني فلأنه لو كان
حالا فيها للزم من انعدام الصورة المتصلة حين الانفصال انعدامه؛ ضرورة أن انعدام
الحل يستلزم انعدام الحال، وإنما دعانا إلى القول بالأمر القابل انعدام الصورة المتصلة
ووجوب بقاء أمر قابل.

وأما الثالث فلأنه حينئذ يكونان متباينين ليس لأحدهما علاقة مع الآخر، فيلزم
أن لا يكون الجسم حقيقة أحدية محصلة؛ لأنه لا بد للتوحد الطبيعي من الافتقار بين
الأجزاء والارتباط، وإذا كانت الأجزاء مستغنية بعضها عن بعض كانت الحقيقة
اعتبارية لا محصلة، وأنت تعلم أن الجسم ليس كذلك، بل هو حقيقة محصلة لها
توحد طبيعي لا يتوقف على الاعتبار، هكذا قيل، وفيه تأمل؛ لجواز أن يكون بين
الهيولى والصورة ارتباط وعلاقة سوى علاقة الحلول، وإنما يجب للحقيقة المحصلة =

وإذا ثبت أن ذلك الجسم مركب من الهيولى والصورة وجب أن تكون الأجسام كلها مركبة من الهيولى والصورة؛ لأن الطبيعة المقدارية إما أن تكون بذاتها غنية عن المحل أو لم تكن، والأول محال.....

= علاقة ما، وأما علاقة الحلول فليست بينة، ولعل القرينة السليمة تحكم بأنه إذا كان كل واحد من الأمرين متباينا منفصلا ليس أحدهما حالا في الآخر استغنى كل منهما من الآخر، فلا يكون بينهما توحيد طبعي يمنع من الانفكاك، فيكون الحقيقة اعتبارية لا محصلة، فافهم.

إذا ثبت الخ: يعني إذا ثبت أن ذلك الجسم المفرد مركب من الهيولى والصورة كان كل جسم كذلك، يعني مؤلفا من الهيولى والصورة؛ لأن الصورة الجسمية لا تخلو إما أن تكون غنية بذاتها عن محل تقوم به أو لا، والأول باطل؛ لأنها لو كانت غنية بذاتها عن المحل لما أمكن حلؤها في المحل؛ لأن حلول الشيء في الشيء يستلزم الافتقار إليه كما دريت من قبل أن الحلول هو وجود الشيء في الشيء بحيث لا يمكن بدون ذلك، والغناء ينافيه، والتالي باطل؛ لأن حلول الصورة الجسمية في الهيولى قد ثبت من قبل بالبرهان، فتعين الشق الثاني أي افتقارها بذاتها إلى الهيولى، فلا يخلو فرد من الصورة الجسمية من الهيولى، فتبين أن كل جسم مركب من الهيولى والصورة. فإن قيل: إن الصورة الجسمية ليست محتاجة في وجودها إلى الهيولى، بل الأمر بالعكس، كما سيحيى في بحث التلازم بين الهيولى والصورة أن الهيولى محتاجة إلى الصورة في وجودها وبقائها، والصورة ليست محتاجة إليها في وجودها، وإلا لزم الدور، بل في تشخصها وتشكلها، وقد صرحوا به، قلت: مراد القوم من الافتقار الذاتي ههنا الافتقار بحسب الفردية المطلقة لا بحسب الماهية، ولا يلزم التناقض بين الكلامين؛ لأن الافتقار في مرتبة الفردية، والغناء في مرتبة الماهية. نعم، لو كان الغناء والافتقار في مرتبة واحدة لزم ذلك.

بذاتها: وهذا الحكم صحيح على تقدير كون الطبيعة الجسمية حقيقة نوعية؛ لأن مقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف في أفرادها، وأما على تقدير كونها طبيعة جنسية فلا؛ إذ يجوز أن يختلف مقتضاها في أفرادها بحسب الفصول المنوعة، وقد يدعى أن كون =

وإلا لاستحال حلولها في المحل المستلزم لافتقارها إليه؛ لأن الغني بذاته عن الشيء استحال حلوله فيه، فتعين افتقارها بذاتها إلى المحل، فكل جسم مركب من الهيولى والصورة.

فصل في أن الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى

لأنها لو وجدت بذاتها بدون حلولها في الهيولى، فإما أن تكون متناهية ...

= الطبيعة الجسمية نوعية بديهية لا تحتاج إلى البيان، وينبئ عليه أن الجسمية إذا خالفت جسمية أخرى إنما تخالفها بما ينضم إليها من أمور خارجة عنها، ككونها حارة وباردة إلى غير ذلك، وهي في ذاتها حقيقة محصلة، بخلاف الطبيعة الجنسية؛ فإنها مبهمة لا تحصل ما لم تنضم إليها فصول تحصلها وتعينها، وانضمام الفصول إليها ليس على أنها أمور خارجة عنها مضافة إليها، بل على أنها صارت شيئا وحدانيا متحصلا.

فصل: المقصود الأصلي في هذا الفصل إثبات لزوم الهيولى للصورة، وفي الفصل السابق إثبات الهيولى قصدا وبالذات وإن كان سائقا إلى عدم تجرد الصورة عن الهيولى - لأن الطبيعة الجسمية لما كانت بذاتها محتاجة إلى الهيولى لم توجد بدونها، فيلزم عدم تجردها عنها - ولكن لم يكن مقصودا أصليا من ذلك الفصل كما يدل عليه عنوان المسألة.

أن الصورة الجسمية إلخ: المقصود من هذا الفصل والفصل الآتي إثبات التلازم بين الصورة والهيولى، وفي هذا الفصل إثبات لزوم الهيولى للصورة، وبرهانه: أنها لو وجدت بدونها فلا تخلو إما أن تكون متناهية أو غير متناهية، لا سبيل إلى الثاني؛ لأنها لو كانت غير متناهية لأمكن أن يخرج من نقطة واحدة مفروضة - كنقطة "أ" مثلا - خطان على نسقى واحد إلى غير النهاية كأهما ساقا مثلث، وإذا يزداد الخطان يزداد البعد الواقع بينهما أيضا، فلو ذهب الساقان إلى غير النهاية لكان البعد بينهما أيضا غير متناه مع كون ذلك البعد محصورا بين حاصرين وهما الساقان، وهذا خلف، وأما الشق الأول؛ فلأنها لو كانت متناهية لأحاط بها طرف ونهاية إما طرف واحد =

أو غير متناهية، لا سبيل إلى الثاني؛ لأن الأجسام كلها متناهية،

= كما في الكرة أو زايد كما في غيرها، فتكون متشكلة؛ لأن الشكل عبارة عن الهيئة الحاصلة للجسم من حيث إحاطة الحد الواحد أو الحدود، فذلك الشكل إما أن يكون يقتضيه طبيعة الجسمية لذاتها وهو محال، وإلا لزم أن تكون الأجسام كلها متشكلة بشكل واحد، والتالي باطل؛ ضرورة اختلاف الأجسام في شكل، فالمقدم مثله، وجه اللزوم: أن مقتضى الطبيعة لازم لها، ولازم الماهية لا ينفك عن فرد من أفراد اللزوم، أو يكون بسبب لازم الماهية الجسمية، وهو أيضا محال؛ لما مر من لزوم كون الأجسام كلها متشكلة بشكل واحد، أو بسبب عارض، وهو أيضا باطل؛ لإمكان زوال ذلك العارض وإمكان تبدل الشكل، فتكون قابلة للانفصال، فيلزم اقتران الصورة المفروضة التجرد بالهيولى، هذا خلف.

لأن الأجسام: وهذا البرهان منقول عن قدماء الفلاسفة، ملقب بالسلمي؛ لكون الامتدادين مع الخط الواصل بينهما شبيها به. واعترض عليه الشيخ بأنا لا نسلم وجود بعد غير متناه، بل يلزم التزايد إلى غير النهاية، وهو لا يستلزم وجود بعد واحد غير متناه بالفعل، بل كل بعد يفرض فهو لا يزيد على ما تحته إلا بقدر متناه، وهكذا يذهب التزايد إلى غير النهاية كمراتب الأعداد يذهب سلسلتها إلى غير النهاية، ولا يلزم منه وجود عدد واحد غير متناه بالفعل، بل يلزم التزايد إلى غير النهاية بمعنى لا يقف عند حد، وأجيب عنه: أنا نعلم بالضرورة أن وجود الساقين إلى غير النهاية بالفعل يستلزم وجود البعد الغير المتناهي بالفعل بينهما، ولذا قالوا: إن البرهان السلمي منوط على وجود بعد غير متناه بالفعل في جهتين، وأما لو كان البعد غير متناه في جهة واحدة فقط كالتطول مثلا، فلا يجري هذا البرهان، فلو لم يستدع وجود انفراج غير متناه بالفعل بين الساقين لما احتاج إلى وجود البعد الغير المتناهي في جهتين، والقياس على العدد غير صحيح؛ لأن التزايد فيه غير متناه بمعنى لا يقف عند حد، ولم يوجد فيه عدد غير متناه، وبالجملة: أن ازدياد الانفراج حسب امتداد الساقين من لوازم امتداد الساقين، فإذا امتدا إلى غير النهاية يحكم العقل إجمالا بأن الانفراج غير متناه بالفعل فيه.

وإلا لأمكن أن يخرج من مبدأ واحد امتدادان على نسق واحد كأنهما ساقا مثلث، فكلما كانا أعظم كان البعد بينهما أزيد، فلو امتدا إلى غير النهاية لأمكن بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين، هذا خلف، وأما بيان أنه لا سبيل إلى القسم الأول فلأنها لو كانت متناهية لأحاط بها حد واحد أو حدود، فتكون متشكلة؛ لأن الشكل هو الهيئة الحاصلة من إحاطة الحد الواحد أو الحدود بالمقدار، فذلك الشكل إما أن يكون للجسمية لذاتها وهو محال، وإلا لكانت الأجسام كلها متشكلة بشكل واحد، أو بسبب لازم للجسمية، وهو أيضا محال لما مر، أو بسبب عارض لها، وهو أيضا محال،.....

أن يخرج: أي كون البعد الغير المتناهي محصورا بين حاصرين باطل؛ لاستلزامه اجتماع النقيضين؛ لأن الحصر يستدعي التناهي، وقد كان غير متناه، فيلزم التناهي وغير التناهي. حاصرين: والمراد بهما ما فوق الواحد حتى يتناول ما أحاطه بعدان كما في المخروط، أو ثلاث أو أزيد كما في المثلث والمربع.

وإلا لكانت: لأن الشكل لما كان مقتضى ماهية الجسمية كان لازما لماهيتها، ولازم الماهية لا ينفك عن شيء من أفرادها، وإلا لم يكن لازما، فإذا كان ذلك الشكل المعين لازما لماهية الجسمية لا يخلو فرد من أفرادها عن ذلك الشكل، فيكون الأجسام كلها متشكلة بشكل واحد، بل يلزم انحصار الجسمية في شخص واحد؛ لامتناع قيام الشكل الواحد المعين بمحل متعدد.

لما مر: وهو قوله: "وإلا لكانت الأجسام كلها متشكلة بشكل واحد" ودليل الملازمة: أن لازم الماهية لا يختلف عن شيء من أفرادها، فيلزم من اشتراك لازم الجسمية اشتراك أثر ذلك اللازم أعني الشكل، وهذه الاستحالة أعني كون الأجسام كلها =

وإلا لأمكن زواله، فأمكن أن تتشكل الصورة بشكل آخر، فتكون قابلة للانفصال، وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى

= متشكلة بشكل واحد، إنما تلزم على تقدير كون الجسمية أو لازمها علة موجبة، وأما إن كانت علة ناقصة من دون الإيجاب، فلا يلزم تلك الاستحالة؛ لأن العلة الناقصة لا توجب وجود المعلول حتى يلزم اتحاد الأجسام كلها في شكل واحد. وإلا لأمكن: لأن العارض يمكن زواله؛ لعدم لزومه، فأمكن زوال الشكل الذي هو أثر ذلك العارض، فأمكن أن تتشكل الصورة بشكل آخر؛ لأن الصورة المتناهية لا تخلو عن شكل ما، فلما أمكن زوال الشكل السابق أمكن ورود شكل آخر عليها وإلا يلزم الخلو، وهو باطل.

فتكون قابلة: لأن زوال الشكل السابق ولحوق الشكل اللاحق يستدعى الانفصال؛ لأن مقدار الجسمية لو كان باقيا بحاله لكان ذلك الشكل باقيا بعينه، ولو كان مقدارها متبدلا بالانفصال لكان الشكل متبدلا؛ لأن الشكل من توابع المقدار وجودا وعدما، فلما كان الشكل السابق زائلا، كان المقدار السابق زائلا، وزوال المقدار يكون بالانفصال، فيلزم من زوال المقدار بالانفصال كون الجسمية قابلة للانفصال، فثبت ما قصدناه من كون الجسمية قابلة للانفصال. فإن قيل: قد يتبدل الشكل من غير ورود الانفصال كما في الشمعة فلا يصح قوله: "قابلة للانفصال" قلت: أجيب عنه: أن تبدل أشكال الشمعة أيضا لا يخلو عن اتصال أجزاء كانت متفرقة، وافتراق أجزاء كانت متصلة، فيلزم الفصل، ولو قال بدل الانفصال: الانفعال، كان الأمر أسهل ولم يتوجه هذا النقص.

ما يقبل: كان على المصنف أن يقول هكذا: "وكل ما يقبل الانفصال فهو مقارن للهيولى"؛ ليتسق بقوله السابق: "فتكون - أي الصورة الجسمية - قابلة للانفصال"؛ لأن نظم الشكل هكذا: "الجسمية قابلة للانفصال، وكل قابلة للانفصال مقارنة للهيولى، فالصورة مقارنة للهيولى"، وقد فرضناها مجردة، هذا خلف، وأما التركيب فليس بلازم، وإنما اللازم الاقتران كما دريت، ولو ثبت أن كل ما يقبل الانفصال =

والصورة، فتكون الصورة العارية عن الهيولى مقارنة لها، هذا خلف.

فصل في أن الهيولى لا تتجرد عن الصورة

لأنها لو تجردت عن الصورة، فإما أن تكون ذات وضع أو لا تكون، لا سبيل إلى كل واحد من القسمين، فلا سبيل إلى تجردها عن الصورة، أما أنه لا سبيل إلى الأول فلأنها حينئذ إما أن تنقسم أو لا، لا سبيل إلى الثاني؛ لأن كل ما له وضع فهو منقسم، على ما مر في نفي الجزء الذي

= فهو مركب من الهيولى والصورة، لزم التسلسل؛ لأن الصورة قابلة للانفصال، وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة، فالصورة مركبة من الهيولى والصورة، وتلك الصورة أيضا قابلة للانفصال، فتكون تلك أيضا مركبة منهما، وهكذا إلى غير النهاية، وأيضا يلزم تركيب الشيء من نفسه ومن غيره، وبطلانه لا يخفى على أحد، فالصواب أن يقول: "كل ما يقبل الانفصال فهو مقارن للهيولى".

ذات وضع: الحق أنه لا حاجة إلى إبطال كون الهيولى ذات وضع، وترديدها إلى جزء لا يتجزى وخط جوهري وسطح جوهري وجسم؛ لأن الكلام ههنا في الهيولى التي تبين حقيقتها من قبل من أنها جوهر قابل للصورة، وليست في حد ذاتها متصلة ولا منفصلة ولا واحدة ولا متعددة ولا متحيزة، بل إنما تلحقها تلك الأحكام من قبل الصورة، ومن البين أنها إذ ليست في حد ذاتها ذات وضع لا تجري تلك الاحتمالات، والتلازم إنما يشتون بين الصورة والهيولى التي أثبتوها بالبرهان، وهي ليست ذات وضع، فأية حاجة إلى إبطال كونها ذات وضع، وأما الهيولى بالمعنى الآخر فليس الكلام ههنا فيه، وإنه بمعزل عن المقصود بمراحل كما لا يخفى.

لأن كل: قيل عليه: إن النقطة ذات وضع وليست بمنقسمة، أوجب عنه: أن المراد به كل ما له وضع بالاستقلال لا بالتبع، وحاصله: كل جوهر ذي وضع فهو منقسم؛ بناء على ما مر من بطلان الجزء الذي لا يتجزى.

لا يتجزى، ولا سبيل إلى الأول؛ لأنها حينئذ إما أن تنقسم في جهة واحدة فتكون خطأ، أو في جهتين فتكون سطحاً جوهرياً، أو في ثلاث جهات فتكون جسماً، وكل واحد منها باطل. أما أنه لا يجوز أن تكون خطأ فلا أن وجود الخط على سبيل الاستقلال محال؛ لأنه إذا انتهى إليه طرفا السطحين، فإما أن يجب تلاقيهما أو لا يجب، لا جائز أن لا يجب، وإلا لزم تداخل الخطوط، وهو محال؛ لأن كل خطين مجموعهما أعظم من الواحد، والتداخل

جسماً: أقول: لو كان الهيولى على تقدير تجردها قابلة للانقسام في جهات ثلاث لزم كونها جسماً، إما بمعنى الصورة الجسمية أو بمعنى المركب من الهيولى والصورة الجسمية، فعلى التقدير الأول: يلزم انقلاب الماهية أي صيرورة الهيولى المجردة عين الصورة الجسمية التي فرض تجردها عنها، وعلى الثاني: يلزم تركب الشيء من نفسه ومن غيره أي تركب الهيولى من الهيولى والصورة الجسمية، وهو باطل؛ ضرورة امتناع جزئية الشيء لنفسه، والمصنف بنى كلامه على الشق الثاني، ولذا قال: "لكانت مركبة من الهيولى والصورة".

طرفا السطحين: أقول: الهيولى على تقدير كونها خطأ جوهرياً، إما أن تكون خطأ مستقيماً أو غيره، فعلى الأول: يوضع بين السطحين المستقيمي الأطراف، وعلى الثاني: بين السطحين الغير المستقيمي الأطراف. تداخل الخطوط: قيل عليه: إن الخط لا عظم له في العرض، وامتناع التداخل إنما هو في الجهة التي له عظم في تلك الجهة، أوجب عنه بأن امتناع التداخل في الجواهر محال مطلقاً، سواء كان لها عظم أو لا.

التداخل: معنى التداخل اتحاد الشيعين في الحيز والحجم، فأما إذا كانا ذوي وضع بالذات فاستحالته بديهية، وأما إذا كانا ذوي وضع بالعرض، فإنما يمتنع التداخل في الجانب الذي له عظم فيه، وأما في الجانب الذي ليس فيه حجم فلا يمتنع.

يوجب خلافه، هذا خلف، ولا جائز أن يجنب وإلا لانقسم الخط في جهتين؛ لأن ما يلاقي منه أحدهما غير ما يلاقي الآخر، وهو محال، وأما أنه لا يجوز أن تكون سطحا فلأنها لو كانت سطحا، فإذا انتهى إليه طرفا الجسمين، فإما أن يجنب تلاقيهما أو لا يجنب، وكل واحد منهما باطل، على ما مر في الخط، وأما أنه لا يجوز أن تكون جسما فلأنها لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة؛ لما مر. وأما أنه لا سبيل إلى الثاني فلأنها إذا كانت غير ذات وضع فإذا اقترنت بها

خلافه: أي خلاف ذلك المذكور من أن كل خطين مجموعهما أعظم من الواحد. يلاقي: أي الجانب الذي يلاقي ذلك الخط الجوهري به أحد الخطين المذكورين غير الجانب الذي يلاقي به الخط الآخر، فيلزم انقسام الخط الجوهري في العرض، وهو محال؛ لأن الخط ينقسم في جهة واحدة فقط، وهو الطول، وليس له عرض أصلا حتى ينقسم فيه. ما مر: تقريره ههنا: إن لم يكن السطح الجوهري الذي هو عبارة ههنا عن الهيولى مانعا عن تلاقي الطرفين لزم التداخل، وهو محال، وإن كان مانعا عن تلاقي الطرفين كان ما به يلاقي أحد الطرفين غير ما يلاقي به الطرف الآخر، فيلزم انقسام السطح في العمق، وهو باطل.

فإذا اقترنت: حاصله: إذا لحقت الصورة الجسمية للهيولى فصارت حينئذ ذات وضع، فإما أن لا تكون في حيز أصلا أو تكون في جميع الأحياز أو في بعض دون بعض، الأول محال؛ ضرورة حصول كل متحيز في حيز ما، والثاني أيضا محال؛ لامتناع حصول جسم واحد معين في حيزين في زمان واحد فضلا عن جميع الأحياز، والثالث أيضا محال؛ لأن نسبة الهيولى إلى جميع الأحياز سواء، والجسمية إنما تقتضي حيزا ما، لا حيزا مخصوصا، فلها أيضا النسبة إلى جميع الأحياز على السوية، فحصولها في حيز معين مع استواء النسبة ترجيح بلا مرجح، وهو محال. =

الصورة الجسمية، فإما أن لا تحصل في حيز أصلا، أو تحصل في جميع الأحياز، أو تحصل في بعض الأحياز دون بعض، والأول والثاني محالان بالبداهة، والثالث أيضا محال؛ لأن حصولها في كل واحد من الأحياز

= فإن قيل: لا نسلم الترجيح بلا مرجح؛ لجواز أن يلحقها صورة نوعية أو حالة من أحوال يتعين بها حيز، فلا يكون الترجيح بلا مرجح، بل بمرجح، وهو الصورة النوعية أو حالة من الأحوال، قلنا: الصورة النوعية إنما تقتضي مكانا كلياً لا معنا كالصورة الهوائية تقتضي مكانا كلياً لعنصر الهواء لا مكانا معينا، فحصولها في بعض أجزاء المكان الكلي دون بعض ترجيح بلا مرجح، وأما الحالة فليس لها دخل في اقتضاء الحيز؛ لأن اقتضاء الحيز منسوب إلى الصورة.

بقي ههنا شيء، وهو أن تكون الهيولى لعنصر كلي فلا حاجة حينئذ إلى مخصص؛ لأنها تكون حينئذ في مكان كلي دون جزء واحد من أجزاء ذلك المكان الكلي، وهو نظر عويص، اللهم إلا أن يقال: الأجسام منحصرة في العنصريات والفلكيات، وهيولى العنصريات مغايرة للفلكيات كما تقرر عندهم، فهيولى العناصر إن كانت مجردة عن الصورة، ثم تلحقها الصورة لكان تحت فلك القمر خلاء، والخلاء محال، ولا يمكن أن يكون الفلكيات مائة لتلك الأحياز قبل حدوث صورة العناصر؛ لامتناع انتقال الأفلاك عن أحيازها على رأي الحكماء، وأما امتناع تجرد هيولى الفلكيات عن الصورة فلأنهما لو كانت خالية عن الصورة، ثم تلحقها الصورة، لزم كونها قابلة للكون والفساد، وهما لا يجوزان على الأفلاك عندهم، وهذا كله على أصول الفلاسفة، وأما عندنا فلا هيولى ولا صورة، بل جسم متألف من أجزاء، وكله قابل للحرق والالتيام.

والأول: أي عدم حصول هيولى ذات وضع في حيز مّا محال؛ ضرورة أن كل ذات وضع تكون في حيز مّا، والثاني: أي حصولها في جميع الأحياز محال؛ ضرورة أن حصول جسم واحد في حيزين في زمان واحد لا يتصور فضلا عن جميع الأحياز.